جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

واقع الزراعة فى الاقتصاد المصرى

د. شعبان عبد الجيد عبد المؤمن
مدرس الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة
جامعة الأزهر

واقع الزراعة في الاقتصاد المصري

د. شعبان عبد الجيد عبد المؤمن(*)

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية في مصر، وفقاً للدور الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد القومي فقد تم وضع استراتيجية للزراعة المصرية حتى عام ٢٠١٧ تستهدف زيادة معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي من ٣,٤ : ٣,٨% يمكن زيادتها إلى ٤,١% عن طريق التوسع الزراعي النباتي والحيواني أفقياً ورأسياً، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين، كما استهدفت الاستراتيجية استصلاح واستزراع حوالي ٣,٤ مليون فدان جديدة ودخول مصر عصر المشروعات الزراعية العملاقة في توشكى ودرب الأربعين والعوينات وترعة السلام، كما استهدفت زيادة قيمة الصادرات الزراعية من ٢ مليار جنيه سنوياً إلى ٥ مليارات جنيه، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الخاص المصري والعربي والأجنبي في الزراعة.

ولقد بلغت قيمة الناتج الزراعي نحو ٤٧,٣ مليار جنيه تمثل نحو ١٦,٥% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، في حين بلغت

(*) شعبان عبد الجيد عبد المؤمن، مدرس الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة الأزهر بالقاهرة.

قيمة الصادرات الزراعية المصرية عام ١٩٩٩ حوالي ١٧٩٠ مليون جنيه تمثل نحو ١٤,٧% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية، كما بلغت قيمة الواردات الزراعية خلال نفس العام نحو ١١٧٥٢ مليون جنيه تمثل نحو ٢١,٦% من إجمالي قيمة الواردات المصرية. ولقد تحولت الزراعة المصرية من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة الزراعة التجارية مما أدى إلى ظهور قطاعات لمستلزمات الإنتاج الزراعي وقطاع لتصريف الإنتاج مما أدى إلى تشابك علاقات القطاع مع غيره من القطاعات الإنتاجية والخدمية على نحو غير معتاد بالنسبة للقطاعات الأخرى، مما أدى إلى تأثر القطاع الزراعي بالقرارات التي تتخذ في القطاعات الاقتصادية الأخرى[١].

مشكلة البحث:

في ظل التوجهات العالمية الجديدة والتحديات التي تواجه الدول النامية بوجه عام وجمهورية مصر العربية على وجه الخصوص أصبح من الضروري التعرف على إمكانيات مواجهة هذه التحديات مما يستلزم ضرورة التعرف على واقع الزراعة المصرية باعتبارها أقدم الأنشطة الاقتصادية التي احترفها الإنسان المصري بالإضافة إلى ما تتمتع به الزراعة المصرية من خصائص قد تجعلها أقوى في المنافسات العالمية من القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة وغيرها.

هدف البحث:

استعراض أنشطة القطاع الزراعي مع توضيح الدور المستقبلي لكل نشاط وإمكانية تنميته في ظل التوجهات الاقتصادية الحالية.

أسلوب البحث ومصادر البيانات:

استخدم البحث أسلوب التحليل الوصفي والإحصائي لبعض المتغيرات المؤثرة على القطاع الزراعي المصري، كما اعتمد في الحصول على البيانات على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة "قطاع الشئون الاقتصادية"، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووزارة التخطيط.

١- الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي:

تلعب الزراعة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، وبالرغم من ذلك فبدراسة مؤشرات التنمية لكثير من الدول يلاحظ تراجع معدلات إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بزيادة معدلات التنمية الاقتصادية، والذي قد يرجع إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في القطاعات غير الزراعية عن معدلها في قطاع الزراعة، وأحياناً إلى نشأة قطاعات اقتصادية جديدة نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي، والواقع أن الأسلوب المتبع في كثير من الدول لتقدير الناتج المحلي وتوزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية قد ضخم من مساهمة قطاعات غير زراعية في إجمالي الناتج المحلي على حساب قطاع الزراعة والذي يرجع إلى أن التنمية الاقتصادية أدت إلى خروج كثير من الأنشطة الاقتصادية التي كانت تتم في المزرعة إلى قطاعات اقتصادية غير زراعية[٢].

وكما هو واضح ***بالجدول رقم (١)*** أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٩/٨٨ تمثل نحو ٢٠,١% في حين يساهم قطاع الصناعة والتشييد والكهرباء بنحو ٢٣,٩% وقطاع البترول ومنتجاته بنحو ٣,٩% في حين يساهم قطاع الخدمات الإنتاجية بحوالي ٣٤,١% وقطاع الخدمات الاجتماعية بنحو ١٨% خلال نفس العام، وكما هو واضح بالجدول تناقصت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل لأقل نسبة لها عام ١٩٩٦/٩٥ وهي فترة الإصلاح الاقتصادي بقطاع الزراعة والتي اتسمت بإلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج وتحرير سعر الصرف،وتحرير التجارة الداخلية والخارجية للحاصلات الزراعية. كما سمحت للقطاع الخاص بالتجارة في مستلزمات الإنتاج واستيرادها وتركت الحرية للمزارع في اختيار زراعة المحصول الذي يرغبه وتسويق منتجاته بالطريقة التي تحقق له أقصى عائد، ثم أخذت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في التزايد مرة أخرى إلا أنها سرعان ما تناقصت ثانياً لتصل إلى نحو ١٦,٥% عام ٢٠٠٠/٩٩ وقد يرجع ذلك إلى أن الزيادة في الدخول يُزيد الطلب على السلع والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى، في حين تزايدت مساهمة قطاع الصناعة والتشييد والكهرباء ليصل أعلى نسبة لها عام ٢٠٠٠/٩٩ لتبلغ نحو ٢٧,٣%، في حين تزايدت مساهمة قطاع البترول ومنتجاته لتصل أعلى نسبة لها عام ١٩٩٤/٩٣ ثم أخذت في التناقص مرة أخرى في حين اتسم قطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية بالثبات النسبي.

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية لمساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون جنيه)

البيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	الناتج الزراعي	الناتج من الصناعة والتشييد والكهرباء	البترول ومنتجاته	قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية
١٩٨٩/٨٨	٤٥٤١٩,٤	٢٠,١	٢٣,٩	٣,٩	٣٤,١	١٨,٠
١٩٩٠/٨٩	٤٧٩١٠,٦	١٩,٧	٢٤,٢	٣,٦	٣٤,٤	١٨,١
١٩٩١/٩٠	٥٠١٧٦,٦	١٩,٦	٢٤,٤	٣,٧	٣٤,٠	١٨,٣
١٩٩٢/٩١	١٣١٠٥٧,٠	١٦,٥	٢٣,٤	٩,٩	٣٣,٤	١٦,٨
١٩٩٣/٩٢	١٣٤٣٣٥,٠	١٦,٥	٢٣,٤	٩,٨	٣٣,١	١٧,٢
١٩٩٤/٩٣	١٣٩٦٢٢,٠	١٦,٥	٢٣,٥	١٠,٣	٣٢,٧	١٧,٠
١٩٩٥/٩٤	١٤٦١٤٩,٠	١٦,٢	٢٤,٠	٩,٨	٣٢,٨	١٧,٢
١٩٩٦/٩٥	١٥٣٣٦٩,٠	١٦,٠	٢٤,٥	٩,٤	٣٣,٠	١٧,١
١٩٩٧/٩٦	٢٣٩٥٠٠,٠	١٧,٦	٢٥,٢	٦,٧	٣٢,٤	١٨,١
١٩٩٨/٩٧	٢٥٣٠٩٠,٠	١٧,٤	٢٥,٨	٦,٧	٣٢,١	١٨,٠
١٩٩٩/٩٨	٢٦٨٣٩٨,٠	١٧,٠	٢٦,٧	٦,٠	٣٢,٤	١٧,٩
٢٠٠٠/٩٩	٢٨٦٥٦٢,٠	١٦,٥	٢٧,٣	٦,١	٣٢,٤	١٧,٧

المصدر:

جمعت وحسبت من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط.

٢- الموارد الزراعية:

يعتبر تحديد حجم الموارد الطبيعية المتاحة بالقطاع الزراعي والتي يمكن استغلالها مستقبلياً في الإنتاج الزراعي من ناحية إلى جانب تحديد مدى كفاءة استخدام المستغل منها حالياً من ناحية أخرى يساعد في الكشف عن الاحتمالات القائمة للتنمية الزراعية مستقبلياً[٣]. وتتحقق سياسة التنمية في القطاع الزراعي باتباع سياسة التوسع الزراعي الرأسي باستخدام التكنولوجيا المختلفة التي تؤدي إلى رفع الغلة الفدانية أو سياسة التوسع الزراعي الأفقي وهي عبارة عن مشروعات استصلاح الأراضي مما يؤدي إلى زيادة إنتاج الغذاء لمواجهة مشكلة النمو السكاني والعمل على تقليل الفجوة الغذائية ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية والتوسع في زراعة المحاصيل التصديرية لتوفير العملات الأجنبية واستخدامها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل حقيقية تحد من مشاكل البطالة.

٢-١ الأراضي الزراعية:

تشير استراتيجية التوسع الأفقي في استصلاح الأراضي حتى عام ٢٠١٧ إلى اتجاه الدولة لاستصلاح نحو ٣,٠٦٨ مليون فدان بمختلف مناطق الجمهورية مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد القومي بخطى سريعة، حيث بلغت الأراضي المستصلحة المسلمة لجهات الاستزراع نحو ٢٠٩٧,٣ ألف فدان منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٩/٩٨، بينما كانت ١٩٤٦,١ ألف فدان حتى ١٩٩٨/٩٧ بزيادة قدرها ١٥١,٢ ألف فدان. خص كل من الهيئة العامة

لمشـــروعات التعمـــير والتنمـــية الزراعية ٩٦,٥% والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ٣,٥% من إجمالي الأراضي المسلمة.

ويوضـــح ***الجـــدول رقـــم (٢)*** الأهمـــية النسبية لقيمة الإنتاج النباتي والحيواني ومستلزمات الإنتاج وصافي الدخل في الأراضي الجديدة بالأسعار الجاريـــة خـــلال الفـــترة (١٩٩١-١٩٩٨) ، حيث بلغ متوسط قيمة الإنتاج الزراعي خلال هذه الفترة حوالي ٤٨٩٩,١ مليون جنيه، في حين بلغ متوسط قيمة الإنتاج النباتي حوالي ٤٣٠٤,٩ مليون جنيه تمثل نحو ٨٧,٩% في قيمة الإنـــتاج الزراعي، كما بلغ متوسط قيمة الإنتاج الحيواني نحو ٥٩٤,٢ مليون جنـــيه، تمـــثل نحو ١٢,١% من قيمة الإنتاج الزراعي، ويوضح ذلك ضآلة مساهمة الإنتاج الحيواني في الناتج الزراعي في الأراضي الجديدة خلال فترة الدراســـة. كمـــا يوضح الجدول أن متوسط قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي خـــلال فـــترة الدراسة بلغ حوالي ٧٩٠,٩ مليون جنيه، تمثل قيمة مستلزمات الإنـــتاج النـــباتـــي ٣٦٦,٨ ملـــيون جنيه كمتوسط لنفس الفترة يمثل حوالي ٤٦,٤% مـــن قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي. أما فيما يتعلق بمتوسط قيمة مســـتلزمات الإنتاج الحيواني فقد بلغ حوالي ٤٢٤,١ مليون جنيه يمثل حوالي ٥٣,٦% مـــن قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي خلال نفس الفترة مما يوضح ارتفـــاع تكالـــيف الإنتاج الحيواني في الأراضي الجديدة وهو ما يعتبر محدداً لتنمـــية الإنـــتاج الحيوانـــي في الأراضي الجديدة هذا على الرغم من جودة زراعة محاصيل العلف فيها.

ويوضـــح نفـــس الجـــدول أن متوســـط صافي الدخل الزراعي في الأراضـــي الجديـــدة يبلغ حوالي ٤١٠٨,٢ مليون جنيه خلال فترة الدراسة، يســـاهم الإنـــتاج النباتي بنحو ٩٥,٩% من صافي الناتج الزراعي حيث بلغ

متوسط صافي الإنتاج النباتي في الأراضي الجديدة حوالي ٣٩٣٧,٩ مليون جنيه، في حين بلغ متوسط قيمة صافي الدخل من الإنتاج الحيواني حوالي ١٧٠,١ مليون جنيه تمثل نحو ٤,١% من صافي الدخل الزراعي في الأراضي الجديدة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٢)

الأهمية النسبية لقيمة الإنتاج النباتي والحيواني ومستلزمات الإنتاج وصافي الدخل لك منهما في الأراضي الجديدة بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٨)

السنوات	قيمة الإنتاج بالمليون جنيه بالأسعار الجارية					قيمة مستلزمات الإنتاج بالمليون جنيه بالأسعار الجارية					صافي الدخل بالمليون جنيه بالأسعار الجارية				
	الإنتاج النباتي		الإنتاج الحيواني		الإجمالي	الإنتاج النباتي		الإنتاج الحيواني		الإجمالي	الإنتاج النباتي		الإنتاج الحيواني		الإجمالي
	القيمة	%	القيمة	%		القيمة	%	القيمة	%		القيمة	%	القيمة	%	
١٩٩١	٨٨٠	٧٩,٥	٢٢٧	٢٠,٥	١١٠٧	١٠٦	٤٤,٩	١٣٠	٥٥,١	٢٣٦	٧٧٤	٨٨,٩	٩٧	١١,١	٨٧١
١٩٩٢	١٣٣٩	٨١,٠	٣١٤	١٩,٠	١٦٥٣	١٤٩	٤٥,٨	١٧٦	٥٤,٢	٣٢٥	١١٩٠	٨٩,٦	١٣٨	١٠,٤	١٣٢٨
١٩٩٣	٢٥٢٠	٨٦,٢	٤٠٢	١٣,٨	٢٩٢٢	٢٢٥	٤٨,٠	٢٤٤	٥٢,٠	٤٦٩	٢٢٩٥	٩٣,٦	١٥٨	٦,٤	١٤٥٣
١٩٩٤	٣٣٤٣	٨٥,٨	٥٥٤	١٤,٢	٣٨٩٧	٣٤٢	٥١,٧	٣١٩	٤٨,٣	٦٦١	٣٠٠١	٩٢,٧	٢٣٥	٧,٣	٣٢٣٦
١٩٩٥	٥٠٢٣	٨٧,٦	٧١٤	١٢,٤	٥٧٣٧	٣٩٩	٤٥,٣	٤٨١	٥٤,٧	٨٨٠	٤٦٢٣	٩٥,٢	٢٣٣	٤,٨	٤٨٥٦
١٩٩٦	٦٢٤٧,١	٩٠,٢	٦٨٢,٤	٩,٨	٦٩٢٩,٥	٥٢٠,٤	٤٨,٩	٥٤٣,٨	٥١,١	١٠٦٤,٢	٥٧٢٦,٧	٩٧,٦	١٣٨,٦	٢,٤	٥٨٦٥,٣
١٩٩٧	٧١٢٠,٠	٨٩,٦	٨٢٤,٠	١٠,٤	٧٩٤٤,٠	٥٩٢,٦	٤٥,٩	٦٩٨,٤	٥٤,١	١٢٩١,٠	٦٥٢٧,٤	٩٨,١	١٢٥,٦	١,٩	٦٦٥٣,٠
١٩٩٨	٧٩٦٧,٠	٨٨,٥	١٠٣٦,٣	١١,٥	٩٠٠٣,٠	٦٠٠,٦	٤٢,٩	٨٠٠,٤	٥٧,١	١٤٠١,٠	٧٣٦٦,١	٩٦,٩	٢٣٥,٩	٣,١	٧٦٠٢,٠
متوسط الفترة	٤٣٠٤,٩	٨٧,٩	٥٩٤,٢	١٢,١	٤٨٩٩,١	٣٦٦,٨	٤٦,٤	٤٢٤,١	٥٣,٦	٧٩٠,٩	٣٩٣٧,٩	٩٥,٩	١٧٠,١	٤,١	٤١٠٨,٢

المصدر: جمعت وحسبت من:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

مـــن العرض السابق يتضح تدني مساهمة الإنتاج الحيواني في صافي الدخـــل الزراعـــي فـــي الأراضـــي الجديـــدة والذي يرجع إلى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني وذلك على الرغم من إمكانية زيادة مساهمة ذلك الـــنوع مـــن الإنـــتاج بالعمل على زيادة توطين الأسر في الأراضي الجديدة والتشجيع على تربية قطعان الحيوانات المختلفة والملائمة لطبيعة الإنتاج في هذه الأراضي، والأمل معقود على مشروع توشكى والذي سوف يزيد الرقعة الزراعـــية بـــنحو ٣٠% عـــند اكتماله ولكن مردود هذا القطاع على الإنتاج الحيوانـــي ســـيكون أعلـــى من معدلات الإنتاج الحالية وذلك من خلال إقامة مشـــروعات مكثفة تدار بكفاءة عالية ويستخدم فيها حيوانات محسنة يتم فيها تلافي مشاكل الدلتا القديمة التي تعاني من التفتت الحيازي، هذا بالإضافة إلى إمكانـــية التوســـع في مشروعات الإنتاج الحيواني على شواطئ بحيرة السد العالـــي عـــن طريق إنشاء قطعان نموذجية تتغذى على هذه المصادر العلفية وتحويلهـــا إلى بروتين حيواني، بالإضافة إلى تربية الإبل في منطقة حلايب وشـــلاتين بإمكانـــيات مائـــية وموارد أرضية وغطاء نباتي ومراعي وثروة حيوانية واعده لإقامة مشروعات متعددة الأهداف.

٢-٢ الموارد البشرية:

شـــهدت الفترة منذ بداية عقد الستينات وحتى الوقت الحاضر مجموعة مـــن المتغـــيرات الجوهـــرية فـــي الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري، ومن بين هذه المتغيرات انخفاض نسبة من يعيشون على الزراعة مـــن الســـكان، وبالتالي تناقص العمالة الزراعية والتي ترجع بالدرجة الأولى

إلـــى هجـــرة العمالة الزراعية هجرة داخلية من الريف إلى الحضر أو هجرة خارجية، كما شجعت على تلك الهجرة عوامل كثيرة مثل السياسات الزراعية التـــي اتبعت قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي أدت إلى أضعاف الحافـــز لـــدى المنتجيـــن الزراعيين لزيادة الإنتاج وانخفاض القوة الشرائية للأجور الزراعية(٤).

وكمـــا هـــو واضح من ***الجدول رقم (٣)*** تبين أن متوسط عدد السكان خـــلال الفـــترة (١٩٨٨ ــ ١٩٩٩) حوالي ٥٨,٠٣ مليون نسمة في حين بلغ متوســـط عدد السكان الزراعيين خلال نفس الفترة حوالي ٢٣,٣ مليون نسمة تمـــثل نحـــو ٤٠,٢% مـــن إجمالي عدد السكان، كما تبين أن متوسط حجم العمالـــة الكلـــية خلال نفس الفترة حوالي ١٤,٨٨ مليون نسمة، في حين يبلغ متوســـط حجم العمالة الزراعية خلال نفس الفترة حوالي ٤,٦٨ مليون نسمة تمـــثل نحـــو ٣١,٤٥% من حجم العمالة الكلية. وكما هو واضح من الجدول يتبيـــن تـــناقص نســـبة العمالة الزراعية إلى حجم العمالة الكلية خلال الفترة ١٩٨٨- ١٩٩٩ والـــذي يرجع على تزايد الهجرة ما بين السكان الزراعيين إلـــى خارج قطاع الزراعة بسبب محدودية التوسع في الأنشطة الزراعية في نفـــس الوقـــت الـــذي أزداد فيه توسع القطاعات الاقتصادية غير الزراعية، وأيضـــاً الهجرة الخارجية والتي ساهمت باستنزاف العمالة الزراعية الماهرة وظهـــور ظاهـــرة عمالـــة المـــرأة التي حلت محل الرجل في مجال العمل الزراعي سواء في إدارة الممتلكات الزراعية أو العمل بأجر.

جدول رقم (٣)

الموارد البشرية المصرية خلال الفترة ١٩٨٨- ١٩٩٩

السنوات	عدد السكان بالجمهورية	عدد السكان الزراعيين		حجم العمالة الكلية	حجم العمالة الزراعية	
		العدد	%		العدد	%
١٩٨٨	٥١,٤	٢٠,٨	٤٠,٥	١٢,٨٨	٤,٤٥	٣٤,٥
١٩٨٩	٥٢,٩	٢١,٠	٣٩,٧	١٣,٢٥	٤,٥٧	٣٤,٥
١٩٩٠	٥٤,٤	٢٤,٧	٤٥,٤	١٣,٥٣	٤,٦٦	٣٤,٤
١٩٩١	٥٥,٩	٢٢,٣	٣٩,٩	١٣,٧٤	٤,٥	٣٢,٨
١٩٩٢	٥٦,٤	٢٢,٠	٣٩,٠	١٣,٩٩	٤,٥٩	٣٢,٨
١٩٩٣	٥٧,٦	٢١,٢	٣٦,٨	١٤,٤٦	٤,٦٢	٣٢,٠
١٩٩٤	٥٨,٩	٢١,٦	٣٦,٧	١٤,٨٩	٤,٦٨	٣١,٤
١٩٩٥	٦٠,٢	٢٥,٠	٤١,٥	١٥,٣٩	٤,٧٤	٣٠,٨
١٩٩٦	٦١,٤	٢٤,٢	٣٩,٤	١٥,٨٣	٤,٨١	٣٠,٤
١٩٩٧	٦١,٩	٢٥,٠	٤٠,٤	١٦,٣٤	٤,٧٥	٢٩,١
١٩٩٨	٦٢,٢	٢٥,٩	٤١,٦	١٦,٨٧	٤,٨٩	٢٩,٠
١٩٩٩	٦٣,٢	٢٦,٣	٤١,٦	١٧,٤٠	٤,٩٠	٢٨,٢
متوسط الفترة	٥٨,٠٣	٢٣,٣	٤٠,٢	١٤,٨٨	٤,٦٨	٣١,٤٥

المصدر:

جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

٢-٣ *الاستثمارات في قطاع الزراعة:*

يعتبر التراكم الرأسمالي وكفاءة إدارته أحد العوامل المباشرة والرئيسية المحـــددة لكـــل من التوسع الرأسي والأفقي في مجال الزراعة والتطور في الأساليب الإنتاجية المستخدمة. وتشير نتائج تخصيص إجمالي الاستثمار فيما بين قطاع الزراعة وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة ٨٢ /١٩٨٣ - ١٩٩٩/٩٨ إلـــى انخفـــاض حصـــة قطـــاع الـــزراعة من هذه الاستثمارات مقارنة بمساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.

جدول رقم (٤)

تطور الدخل القومي المصري وصافي الدخل الزراعي والاستثمار المحلي الإجمالي والاستثمارات الزراعية خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٩٩/٩٨

(بالمليون جنيه)

السنوات	الدخل القومي المصري	صافي الدخل الزراعي		الاستثمار المحلي الإجمالي	الاستثمارات الزراعية	
		القيمة	% من الدخل القومي		القيمة	% الاستثمار الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٢٩٢٢٥	٤٤٣٢	١٥,٢	٥٦٨٤	٣٦٨	٦,٥
١٩٨٤/٨٣	٣٤٨٨٧	٥٤٤١	١٥,٦	٤٢٢٠	٤٥٣	١٠,٧
١٩٨٥/٨٤	٤٠٦٢٣	٦٢٦٠	١٥,٤	٦٦٦٣	٦٨٨	١٠,٣
١٩٨٦/٨٥	٤٨٩٠٤	٧٧١٨	١٥,٨	٧٤٦٥	٩٥٧	١٢,٨
١٩٨٧/٨٦	٥٨٥٧٦	٩١٢٨	١٥,٦	٧٢٢٥	٩٢٠	١٢,٧
١٩٨٨/٨٧	٦٣٦١٦	١٠٦٣٠	١٦,٧	٨٤٩٨	٩٥٣	١١,٢
١٩٨٩/٨٨	٨٠٧٧٠	١٢٨٥٦	١٥,٩	١١٦٧٧	١١٧٢	١٠,٠٤
١٩٩٠/٨٩	١٠٣٥٠٣	١٥٩٨٤	١٥,٤	١٤٣٧٩	١٥٥١	١٠,٨
١٩٩١/٩٠	١٢٥١٥٧	١٩١١١	١٥,٣	١٥٨٩٧	١٧٩٩	١١,٣
١٩٩٢/٩١	١٣١٣٣٥	٢٠٤٧٢	١٥,٦	١٨٥٨٣	١٩٩٢	١٠,٧
١٩٩٣/٩٢	١٥٢٥٢٣	٢٣٠٠٩	١٥,١	٢٦٨٦١	٢٢٩٦	٨,٥
١٩٩٤/٩٣	١٨٢٠٠٦	٢٧٣٤٨	١٥,٠٠	٢٩٠٠٠	٢٧١٥	٩,٤
١٩٩٥/٩٤	٢١٥١٦٣	٣١٤٤٧	١٤,٦	٣٣١٠٠	٣٣٩٩	١٠,٣
١٩٩٦/٩٥	٢٣٢٤٤٧٥	٣٨٣٧٦	١٦,٥	٣٦٨٠٠	٣٧٤٢	١٠,٢
١٩٩٧/٩٦	٢٣٤٦١٨	٤١٨٩٠	١٧,٩	٤٩٦٠٠	٤٨٥٦	٩,٨
١٩٩٨/٩٧	٢٤١٥٧٥	٤٧٠٨٨	١٩,٥	٥٩٩٠٠	٦٨٣٧	١١,٤
١٩٩٩/٩٨	٢٤٦٧٣٠	٥١١٨٠	٢٠,٧	٦٩٨٠٠	٨٢٢٦	١١,٨

المصدر:

١- البنك الأهلي المصري، إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ــ الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

٣- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ــ نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

وكمـــا هو واضح من ***الجدول رقم (٤)*** يتبين أن نسبة مساهمة صافي الدخـــل الزراعـــي فـــي الدخل الزراعي في الدخل القومي المصري اتسمت بالثـبات النســبي خـــلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٩٥/٩٤ وتراوحت ما بين ١٦,٧% إلـــى ١٤,٦% ثم أخذت هذه النسبة في التزايد لتصل إلى أعلى حد لهـــا عـــام ١٩٩٩/٩٨ حيث مثلت نحو ٢٠,٧% من الدخل القومي الذي يبلغ حوالي ٢٤٦,٧ مليار جنيه. أما فيما يتعلق بالاستثمارات الزراعية فقد أوضح الجـــدول أن نصيب القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمار المحلي تراوحت نســـيته مـــا بين ٦,٥% ، ١٢,٨% في حين أن مساهمة القطاع الزراعي في الدخـــل القومـــي تراوحـــت نسبته ما بين ١٤,٦% ، ٢٠,٧% وهذا يوضح انخفـــاض حجـــم الاستثمارات الزراعية والتي لا تتناسب مع مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.

وبتـــقـــدير معادلات الاتجاه الزمني العام كما هو واضح **بالجدول رقم (٥)** يتبين أن الدخل القومي المصري قد أزداد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلـــغ نحو ١٥٧٣٩ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٩٩/٩٨، وقد بلغ معدل الزيادة السنوية نحو ١٢,٠٤% من المتوسط العام للفترة والذي بلغ حوالـــي ١٣٠٦٨٧,٤ مليون جنيه. وقد بلغ معامل التحديد حوالي ٠,٩٧، أما فـــيما يـــتعلق بصـــافي الدخل الزراعي فقد تبين أنه يزداد بمعدل سنوي بلغ حوالـــي ٢٩٣٣ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وقد بلغ معدل الزيادة السنوية نحـــو ١٣,٤% من متوسط صافي الدخل الزراعي خلال فترة الدراسة والذي بلـــغ حوالـــي ٢١٩٠٤,١ ملـــيون جنيه. وبإيجاد معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي الاستثمار المحلي تبين أن إجمالي الاستثمار المحلي قد تزايد بمعدل

سنوي إحصائي بلغ حوالي ٣٦٩٣ مليون جنيه، كما بلغ معدل الزيادة السنوية نحـو ١٥,٤٧% من المتوسط السنوي والذي قدر بحوالي ٢٣٨٧٩,٥ مليون جنـيه، وقـد قـدر معامل التحديد بنحو ٠,٨٦ وذلك خلال نفس الفترة، أما بالنسـبة للاتجـاه الزمني العام لقيمة الاستثمارات الزراعية فقد تبين تزايدها بمعـدل سـنوي بلغ حوالي ٤٠٣ مليون جنيه مؤكداً إحصائياً، وقد بلغ معدل الـزيادة السـنوية نحو ١٦% من المتوسط العام والذي قدر بنحو ٢٥١٩,١ مليون جنيه، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠,٨١ وذلك خلال نفس الفترة.

مـن العـرض السابق يتبين أنه على الرغم من انخفاض نصيب قطاع الـزراعة مـن إجمالـي الاستثمار المحلي إلى أن نسبة الزيادة السنوية في الاسـتثمارات الزراعـية قد فاقت نسبة الزيادة السنوية في إجمالي الاستثمار المحلي.

جدول رقم (٥)

معادلات الاتجاه الزمني العام للدخل القومي المصري وصافي الدخل الزراعي وإجمالي الاستثمارات المحلية والاستثمارات الزراعية خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٩٩/٩٨

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الارتباط	معامل التحديد	معدل التغير %	قيمة (ف) المحسوبة	المعنوية
الدخل القومي المصري	ص = -١٠٦٦٤ + ١٥٧٣٩س	(٢١,٣)**	٠,٩٨	٠,٩٧	١٢,٠٠٤	٤٥٤,٦	معنوي
صافي الدخل الزراعي	ص = -٤٤٩٦ + ٢٩٣٣س	(١٥,٧)**	٠,٩٧	٠,٩٤	١٣,٣٩	٢٤٧,٥	معنوي
إجمالي الاستثمار المحلي	ص = -٩٣٨٩ + ٣٦٩٣س	(٩,٥)**	٠,٩٣	٠,٨٦	١٥,٤٧	٩٠,٧	معنوي
الاستثمارات الزراعية	ص = -١١٠١ + ٤٠٣س	(٧,٩)**	٠,٩٠	٠,٨١	١٦,٠٠	٦١,٩	معنوي

* معنوي عند مستوى ٠,٠٥ ** معنوي عند مستوى ٠,٠١

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٤).

٣- واقع التجارة الدولية الزراعية في مصر

تمثل التجارة الدولية استيراداً وتصديراً الواجهة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تعتبر أهم الدعامات الأساسية في البينان الاقتصادي لجميع الدول، سواء كانت متقدمة أو آخذة بأسباب التقدم(٥)، وقد ظهرت في

مجـال الـتجارة الخارجية مستجدات كثيرة خلال العقد السابق على المستوى العالمـي أهمهـا الـتحرير للتجارة بما فيها تحرير التجارة الدولية الزراعية، وتـزايد النزعة نحو قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتقوية وتوسيع نطاق التكتلات القائمة. وهو الأمر الذي سوف يؤدي إلى أثار سلبية على جمهورية مصـر العربـية، حيـث تـتزايد أعـباء فاتورة الغذاء، وهو ما يجعل من الضـروري تحلـيل التجارة الدولية الزراعية وأهميتها النسبية للتجارة الكلية في مصر.

٣-١: الأهمية النسبية للصادرات الزراعية:

إذا كانـت للصادرات أهميتها في الدول النامية، فإن تلك الأهمية تزداد بالنسـبة لمصـر خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتطلب جهود ضخمة وتعبـئة كافة مواردنا الاقتصادية المتاحة من أجل الانطلاق في تحقيق خطط التنمـية والإسـراع بتنفـيذ مشـروعاتنا لتحقيق الرخاء الاقتصادي، وتعتبر الصادرات المصرية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة مصدراً أساسياً من مصـادر الـنقد الأجنبـي الذي يسهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية من ناحـية، وللتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات من العملات الأجنبية من ناحية أخرى(٦).

وكمـا هو واضح ***بالجدول رقم (٦)*** يتبين أن إجمالي قيمة الصادرات المصرية اتصفت بالثبات النسبي خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٩) وتراوحت ما بيـن ٥٨٤٩ مليـون دولار عـام ١٩٨٨ وحوالي ٢٥٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٠، فـي حين بلغ متوسط قيمة إجمالي الصادرات المصرية خلال الفترة

حوالـــي ٣٥١٧,٤٩ مليون دولار، وبإيجاد معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة إجمالي الصادرات المصرية خلال نفس الفترة تبين أن:

$$\text{ص}^{8} = ٣٣٥٧,٩ + ١٦,٨ \text{ س}$$

$$(٠,٤٧)$$

ر =٠,١٢ ر^{٢} =٠,٠١ ف =(٠,٢٢) ومعدل التغير السنوي =(٠,٤٨%)

إجمالـــي الصادرات المصرية قد ازداد بمعدل سنوي بلغ ١٦,٨ مليون دولار ولم تثبت معنوية الزيادة في حين بلغ معدل الزيادة السنوية نحو ٠,٤٨ % مـــن المتوسط العام للفترة، أما فيما يتعلق بقيمة الصادرات الزراعية وكما هـــو واضح ***بالجدول رقم (٦)*** يتبين تناقض هذه القيمة والتي تراوحت ما بين ٧٥٦,١ ملـــيون دولار عـــام ١٩٨٤ وحوالـــي ٣٦٠,٣٦ مليون دولار عام ١٩٩٣، حيـــث بلغ متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢ ــ ١٩٩٩) حوالي ٥٦٦,١١ مليون دولار.

جدول رقم (٦) الأهمية النسبية للصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الكلية خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٩

(القيمة بالمليون دولار)

السنوات	إجمالي قيمة الصادرات	قيمة الصادرات الزراعية	% الصادرات الزراعية للإجمالي
١٩٨٢	٣١٢١,١١	٦٦٩,٦١	٢١,٤٥
١٩٨٣	٣٢١٥,٦٧	٧٢٦,٣٦	٢٢,٥٩
١٩٨٤	٣١٤٠,٨٥	٧٥٦,١٠	٢٤,٠٧
١٩٨٥	٣٧١٥,٣١	٦٦١,٥٧	١٧,٨١
١٩٨٦	٢٩٣٥,١١	٦٦٩,٣٨	٢٢,٨١
١٩٨٧	٤٣٥٢,٧٥	٦٦٢,٤	١٥,٢٢
١٩٨٨	٥٨٤٩,٠٠	٧٢٨,٢١	١٥,٤٥
١٩٨٩	٢٦٤٧,٨٢	٥٣٢,٤٨	٢٠,١١
١٩٩٠	٢٥٨٥,٠٠	٤٢٧,٠٣	١٦,٥٢
١٩٩١	٣٦٥٩,٠٠	٣٩٠,٩٨	١٠,٦٩
١٩٩٢	٣٠٤٩,٩٥	٤٠١,٢٢	١٣,١٥
١٩٩٣	٣١١٠,٠٠	٣٦٠,٣٦	١١,٥٩
١٩٩٤	٣٤٦٣,٠٠	٥٥٢,٦٣	١٥,٩٦
١٩٩٥	٣٤٣٥,٠٠	٥٣٦,١٢	١٥,٦١
١٩٩٦	٣٥٣٩,٠٠	٥٢١,١٠	١٤,٧٢
١٩٩٧	٣٩٢١,٠٠	٤٤٢,٢٥	١١,٢٨
١٩٩٨	٣١٣٠,٠٠	٥٧٤,٩٩	١٨,٣٧
١٩٩٩	٤٤٤٥,٠٠	٥٨٥,٢١	١٣,١٧
متوسط الفترة	٣٥١٧,٤٩	٥٦٦,١١	١٦,٠٩

المصدر: جمعت وحسبت من:

F.A.O, Trade Year Book, Rome, Italy, Different Volumes.

وبإيجاد معادلة الاتجاه الزمن العام لقيمة الصادرات الزراعية المصرية تبين أن:

$$ص^{8} = ٦٩٨,٤ - ١٣,٩ س$$

$$(٢,٩٦)^{**}$$

ر=٠,٥٩ $ر^{٢}$ = ٠,٣٥ ف= $(٨,٧٥)^{**}$ معدل التغير السنوي =(٢,٤٥%)

إن قيمة الصادرات الزراعية قد تناقصت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند كافة مستويات المعنوية بحوالي ١٣,٩ مليون دولار خلال الفترة (١٩٨٢ – ١٩٩٩) وقد بلغ معدل النقص السنوي ٢,٤٥% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال هذه الفترة.

أما فيما يتعلق بمساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات المصرية فقد تبين انخفاض هذه المساهمة حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ١٠,٦٩% عام ١٩٩١ ونحو ٢٤,٠٧% عام ١٩٨٤، حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات المصرية نحو ١٦,٠٩% كمتوسط لفترة الدراسة وتمثل صادرات القطن والأرز والبرتقال والبطاطس والبصل أهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية.

٣-٢ *الأهمية النسبية للواردات الزراعية:*

تعمل الواردات على إمداد المجتمع بما يحتاجه من السلع والخدمات التي لا تتوافر مقومات إنتاجية لديه أو لارتفاع تكاليف الإنتاج لتلك السلع والخدمات في السوق المحلي، كما تعمل الواردات على سد الفجوة بين

الإنـــتاج والاســـتهلاك. ويمكن القول إن الزيادة المستمرة في الواردات وعدم تـــراجعها من حيث الكم والنوع، يعتبر مؤشراً على انخفاض القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، وبالتالي الاعتماد المستمر على العالم الخارجي، وتمثل الـــواردات الزراعـــية عبء ثقيل على الاقتصاد المصري وخاصة أن مصر يجـــب أن تكون رائدة في إنتاج السلع الزراعية نظراً لما تتمتع به من موارد طبيعـــية واقتصـــادية، وكما هو واضح من ***الجدول رقم (٧)*** يتبين تزايد قيمة الـــواردات الكلية التي تراوحت ما بين ٧٤٤٧,٦٨ مليون دولار عام ١٩٨٩ وحوالـــي ١٦٩٦٩ ملـــيون دولار عام ١٩٩٩ وذلك خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٩) فـــي حين بلغ متوسط قيمة الواردات الكلية خلال هذه الفترة حوالي ١٠٨٠٥,١١ مليون دولار، في حين اتسمت قيمة الواردات الزراعية بالثبات النســـبي خلال نفس الفترة حيث تراوحت ما بين ٢٢٧٦,٤ مليون دولار عام ١٩٩٣ وحوالـــي ٣٩٤١,٥٤ مليون دولار عام ١٩٨٤، كما بلغ متوسط قيمة الـــواردات الزراعـــية خلال هذه الفترة حوالي ٣٢٦٧,١٦ مليون دولار. أما فـــيما يتعلق بنسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات المصرية يلاحظ تناقص هذه النسبة لتصل إلى أدنى حد لها عام ١٩٩٩ وهي ما تمثل ٢٠,٧% مـــن إجمالـــي قـــيمة الواردات كما هو واضح ***بالجدول رقم (٧)*** أما بالنسبة لمتوســـط الفـــترة (١٩٨٢-١٩٩٩) فقد تبين أن نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالـــي الواردات تقدر بنحو ٣٠,٢٤% وهو ما يمثل ثلث إجمالي الواردات. وكمـــا هو واضح من نفس الجدول تناقص نسبة تغطية الصادرات الزراعية للـــواردات الزراعـــية حيث بلغت هذه النسبة نحو ١٧,٣٣% كمتوسط لنفس الفترة. وبإيجاد معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة إجمالي الواردات تبين:

$$ص^{8} = ٨٠٩٣,٤ + ٢٨٥,٤ س$$

$$(٢,٧)^{*}$$

ر =٠,٥٦ $ر^{٢}$ =٠,٣٢ ف =$(٧,٤)^{*}$ معدل التغير السنوي =(٢,٦%)

إن قيمة إجمالي الواردات المصرية قد تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بلغ ٢٨٥,٤ مليون دولار، في حين بلغ معدل الزيادة السنوية نحو ٢,٦% من متوسط إجمالي قيمة الواردات المصرية. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة الواردات الزراعية تبين عدم معنوية الزيادة في قيمة الواردات الزراعية حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية حوالي ٠,٠٣% وهو ما يفسر الثبات النسبي في قيمة الواردات الزراعية.

جدول رقم (٧)

الأهمية النسبية للواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات الكلية ونسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٩)

(مليون دولا)

السنوات	قيمة الواردات الكلية	قيمة الواردات الزراعية*	% الواردات الزراعية للواردات الكلية	% تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية
١٩٨٢	٩٠٨٠,٦١	٣٢١٨,٧٢	٣٥,٤٤	٢٠,٨١
١٩٨٣	١٠٢٧٨,٣١	٣٣٠٣,٦٦	٣٢,١٤	٢١,٩٧
١٩٨٤	١٠٧٦٩,٠٤	٣٩٤١,٥٤	٣٦,٦١	١٩,١٨
١٩٨٥	٩٩٦٤,٥٠	٣٨٣٩,٧١	٣٨,٥٠	١٧,٢٤
١٩٨٦	١١٥٠٥,٤٩	٣٣٤٧,٥٩	٢٩,١٢	٢٠,٠٠
١٩٨٧	١١٩٤١,٠٠	٢٦٢٨,٩١	٢٢,٠٠	٢٥,٢٠
١٩٨٨	٨٦٥٧,٣١	٣١٩٨,٩٠	٣٧,٠٠	٢٢,٧٦
١٩٨٩	٧٤٤٧,٦٨	٣١٦٨,٥٨	٤٢,٨١	١٦,٨١
١٩٩٠	٩٢٠٢,٠٠	٣٠٧٥,٥٦	٣٣,٤٢	١٣,٨٨
١٩٩١	٧٨٦٢,٠٠	٣٥٣٠,٤٧	٣٢,٢٣	١٥,٤٥
١٩٩٢	٨٢٩٢,٩٧	٢٥٤٦,٦١	٣٠,٧١	١٥,٧٥
١٩٩٣	٨١٨٤,٠٠	٢٢٧٦,٤٠	٢٧,٨٤	١٥,٨٢
١٩٩٤	١٠١٨٥,٠٠	٢٧٧٧,٠١	٢٧,٣٢	١٩,٩٠
١٩٩٥	١١٧٣٩,٠٠	٣٣٦٤,٤١	٢٨,٧١	١٥,٩٣
١٩٩٦	١٣٠٣٨,٠٠	٣٨٦١,٩٠	٢٩,٦٢	١٣,٤٩
١٩٩٧	١٣٢١٠,٠٠	٣٤٣٧,٥٩	٢٦,٠٠	١٢,٨٧
١٩٩٨	١٦١٦٦,٠٠	٣٧٨٣,١٧	٢٣,٤٢	١٥,٢٠
١٩٩٩	١٦٩٦٩,٠٠	٣٥٠٨,١٣	٢٠,٧١	١٦,٦٨
متوسط الفترة	١٠٨٠٥,١١	٣٢٦٧,١٦	٣٠,٢٤	١٧,٣٣

* باستثناء الأسماك ومنتجاتها واحتياجات الزراعة (أسمدة ــ ميكنة ــ مبيدات).

المصدر: جمعت وحسبت من:

F.A.O, Trade year Book, Rome, Italy, Different Volumes.

مـــن العـــرض السابق يتبين أنه خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٩) بلغت نســـبة مســـاهمة قيمة الصادرات الزراعية نحو ١٦,٠٩% من إجمالي قيمة الصـــادرات المصـــرية كمتوســـط لهذه الفترة، في حين بلغت نسبة الواردات الزراعية نحو ٣٠,٢٤% من إجمالي قيمة الواردات المصرية كمتوسط لنفس الفـــترة علماً بأن قيمة الواردات الزراعية لم تتضمن قيمة الأسماك ومنتجاتها واحتـــياجات الزراعة من الأسمدة والميكنة والمبيدات، مما يوضح الخلل في الميزان التجاري الزراعي المصري حيث سجل عجزاً متتالياً ومتزايداً، الأمر الذي يهدد تحقيق خطط التنمية في القطاع الزراعي والذي يدعو إلى الاهتمام بـــزيادة الصـــادرات الزراعـــية في ظل الاتفاقيات التي تم عقدها مع السوق الأوربـــية ودول الكوميســـا والسوق العربية المشتركة والاهتمام بنشر الوعي التصـــديري لـــدى المـــزارع المصري بحيث يمكن تحقيق إنتاج عالي بهدف التصـــدير والاستفادة بالمشروعات العملاقة مثل مشروع توشكي وهي أرض خالـــية مـــن التلوث بالأسمدة والمبيدات واستخدام هذه الأرض في الزراعات التصـــديرية، هـــذا بالإضافة إلى العمل على تقليل الواردات الزراعية خاصة فيما يتعلق باللحوم حيث تعاني أغلب دول أوربا من انتشار الأمراض الوبائية التي تهدد الثروة الحيوانية في مصر كما تهدد صحة الإنسان المصري.

الملخص والتوصيات:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية في مصر، وفي ظل التوجهات العالمية الجديدة والتحديات التي تواجه الدول النامية بوجه عام وجمهورية مصر العربية على وجه الخصوص أصبح من الضروري التعرف على طرق مواجهة هذه التحديات والذي يتطلب ضرورة التعرف على واقع الزراعة المصرية باعتبارها الأمل في مواجهة المنافسات العالمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقد تبين انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يتعلق بالموارد الزراعية تبين أن إجمالي الأراضي المستصلحة التي تم تسليمها لجهات الاستزراع بلغت نحو ٢٠٩٧,٣ ألف فدان منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٨/١٩٩٩، كما تبين تدني مساهمة الإنتاج الحيواني في صافي الدخل الزراعي في الأراضي الجديدة، والذي يرجع إلى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني مقارنة بقيمة مستلزمات الإنتاج النباتي، كما يتبين تناقص نسبة العمالة الزراعية إلى حجم العمالة الكلية خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٩) والذي يرجع إلى تزايد الهجرة الداخلية والخارجية ومحدودية التوسع في الأنشطة الزراعية.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الزراعية تبين انخفاض نصيب قطاع الزراعة من إجمالي الاستثمار المحلي إلا أن نسبة الزيادة السنوية في الاستثمارات الزراعية فاقت نسبة الزيادة في إجمالي الاستثمار المحلي.

وبدراسة واقع التجارة الدولية الزراعية في مصر تبين أن نسبة مساهمة قيمة الصادرات الزراعية بلغت نحو ١٦,٠٩% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية كمتوسط للفترة (١٩٨٢-١٩٩٩)، في حين بلغت نسبة الواردات الزراعية حوالي ٣٠,٢٤% من إجمالي قيمة الواردات كمتوسط لنفس الفترة، وهي ما يوضح الخلل في الميزان التجاري الزراعي المصري حيث سجل عجزاً متتالياً ومتزايداً الأمر الذي يهدد خطط التنمية في القطاع الزراعي. وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي وزيادة قيمة الاستثمارات فيه والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والتسويق والعمل على توجيه الأراضي الجديدة في درب الأربعين وتوشكى إلى الزراعات التصديرية للتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالإنتاج الحيواني في الأراضي الجديدة.

قائمة المراجع:

(١) محمـــود منصور (دكتور) وآخرون، الزراعة والغذاء في مصر، الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠١.

(٢) محمد رجاء عبد الفتاح الأمير (دكتور) وآخرون، الأبعاد الاقتصادية لمنظومة الزراعة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني سبتمبر ٢٠٠٠.

(٣) الـــزراعة المصـــرية والسياســـة الزراعية في إطار نظام السوق الحرة، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١١٢ فبراير ١٩٩٨.

(٤) محمود منصور (دكتور) وآخرون، مرجع سابق.

(٥) محمد مصطفى قراعة (دكتور)، دراسة تحليلية لأهم مكونات الميزان التجاري الزراعية المصري، المؤتمـــر التاســـع للاقتصاديين الزراعيين ٢٦-٢٧ سبتمبر ٢٠٠١، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.

(٦) حسن علي خضر (دكتور)، دراسة تحليلية للصادرات المصرية من الخضر والفاكهة خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠)، نـــدوة مصر والجماعة الأوربية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فبراير ١٩٩١.

(7) F.A.O, Trade Year Book, Rome, Italy, Different Volumes.